الأمم المتحدة S/PV.8681

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٨١

الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باركين/السيد هانتر	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربورغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد بوبوليسيو باردواليس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ليو يانغ
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غاسري
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيدة الناصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسن

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/622)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/888)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/622)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/888)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/622، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وأود أيضاً أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/888، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغيوس.

القاضي أغيوس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني غاية الشرف أن أعرض التقرير المرحلي الخامس عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/888، المرفق الأول) وأن أقوم بذلك في إطار رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن.

في البداية، أود أن أشكر بإخلاص جميع أعضاء المجلس على مواصلة تقديمهم الدعم إلى الآلية وأن أنوّه على وجه الخصوص بالمساهمات التي قُدمت خلال العامين الماضيين من الأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم بولندا، وبالطبع بيرو، وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت، الذين ترأسوا باقتدار كبير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأعضاء الجدد في المجلس، الذين نتطلع إلى العمل معهم في عام ٢٠٢٠. وأود أيضاً أن أشكر مكتب الشؤون القانونية على مساعدته الرائعة. وعلاوة على ذلك، أود أن أنوّه بالدولتين المضيفتين للآلية وأن أتقدّم لهما بخالص الشكر على الأداء المتميز، وهما جمهورية تنزانيا المتحدة ومملكة هولندا.

إنني فخور بتمثيل الآلية التي أنشئت في عام ٢٠١٠ من قبل مجلس الأمن للاضطلاع بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أكّد مجلس الأمن، في معرض قيامه بذلك، على الدور الاستثنائي الذي تقوم به المحكمتان المخصصتان في صياغة نوع جديد من العدالة، وعلى الحاجة الملحّة إلى حماية إرثهما الثمين من أجل استمرار الاحتراز من الإفلات من العقاب وضمان سيادة القانون. صدقوني، إن رؤساء الآلية وقضاتها وموظفيها يدركون أهمية المسؤوليات المسندة إلينا وأهمية نجاحنا في مهمتنا.

ونحن نعمل بلا كلل لضمان الوفاء بواجباتنا بفعالية وكفاءة قدر الإمكان. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زملائي وأثني عليهم وعلى جميع الموظفين في الآلية على جهودهم المستمرة. يوجز التقرير المعروض على المجلس الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية خلال الأشهر الستة الماضية ويُسلّط الضوء على عدد من التطورات الرئيسية، كما سأوضح.

ومن حيث حجم العمل القضائي الحالي، يسرني أن أعلن أن جلسة إعادة النظر في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، في فرع الآلية في أروشا، قد عُقدت بنجاح في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر. وكانت تلك أول مرة تُستخدم فيها قاعة المحكمة في فرع أروشا لجلسة لسماع الشهود وتقديم الأدلة. وقد أظهرت سلاسة الطريقة التي عُقدت بها المحاكمة بذلَ جهد جماعي ملحوظ بين الموظفين من مختلف الأقسام في كلا الفرعين. وبعد بضعة أيام من ذلك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قبل أشهر من الموعد المحدد، أصدرت دائرة الاستئناف حكماً بإعادة النظر في القضية. ورفضت دائرة الاستئناف محاولة السيد نغيراباتواري أن يظهر أن الشهود الأربعة الرئيسيين الذين تستند إدانته عليهم قد سحبوا بصدق شهاداتهم التي أدلوا بها في المحاكمة وقررت أن الحكم الصادر ضده لا يزال ساري المفعول.

وهناك تطور هام آخر في أروشا يتعلق أيضاً بالسيد نغيراباتواري. وأشير إلى إقرار قاضٍ وحيد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر لائحة اتهام ضده تتعلق بادعاءات انتهاك حرمة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية والتحريض على ذلك. لقد ادعى السيد نغيراباتواري أنه غير مذنب في أول مثول له أمام المحكمة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وطلب الادعاء في اليوم التالي ضمّ القضية الجديدة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى قائمة الدعاوى القائمة التي تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين. ويمكنني أن أشاطر المجلس أنه، بالأمس فقط، قبل القاضي المنفرد طلب الضم. وبالتالي، سيتم ضم قضية السيد نغيراباتواري المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى قضية تورينابو وآخرين التي ستبدأ الآن المحاكمة فيها ضد ستة متهمين بدلا من خمسة.

وفي قضية تورينابو وآخرين، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار المرحلة التمهيدية النشطة للغاية، مع إصدار القاضي المنفرد أكثر من ٥٣ قرارا. وعقدت جلستان تحضيريتان وتم تأجيل المحاكمة، التي كان من المقرر أن تبدأ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب الادعاء لتعديل لائحة الاتهام تعديلا جوهريا. كما سيؤثر ضم قضية نغيراباتواري الجديدة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة على بدء المحاكمة. إلا إنه في القرار الصادر بالأمس، رفض القاضي المنفرد طلب من السيد نغيراباتواري لتحديد تاريخ البدء في آب/أغسطس ٢٠٢٠، وأشار إلى أن المحاكمة ستبدأ في غضون أشهر من التاريخ الذي كان متوقعا قبل تقديم طلب الضم. ولذلك، من المتوقع أن تبدأ المحاكمة المشتركة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ والانتهاء منها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وفيما يخص الأنشطة القضائية في لاهاي، يسرني الإبلاغ بأن عبء القضايا الحالي لا يزال في مساره الصحيح. ففي إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، بدأ الدفاع مرافعته في ١٨ حزيران/يونيه. وانتهى دفاع السيد يوفيكا ستانيشيتش من عرض أدلته في تشرين الأول/أكتوبر، بينما بدأ دفاع السيد فرانكو سيماتوفيتش عرض أدلته في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتمشيا مع التوقعات السابقة، من المتوقع أن تنتهي المحاكمة وأن يصدر الحكم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وبالمثل، يمكنني أن أؤكد أن إجراءات الاستئناف في قضية ملاديتش تسير بسلاسة. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف، ومن المتوقع أن يصدر الحكم بحلول نهاية العام المقبل.

وبالإضافة إلى الأعمال القانونية، أود أن أسترعي الانتباه إلى بعض الأنشطة الأخرى التي قامت بها الآلية خلال الأشهر

الستة الماضية. فقد بذلت الآلية، على وجه الخصوص، جهودا كبيرة، وحققت تقدما كبيرا بالفعل، في مواءمة الممارسات والإجراءات المتبعة بين فرعيها في أروشا ولاهاي. ويذكر المجلس أن هذه هي إحدى الأولويات الأساسية لرئاستي، ومما يثلج صدري أن المدعي العام للآلية ورئيس قلمها أيضا يتشاطران هذا الهدف.

والجدير بالملاحظة، على نحو ما سيجد أعضاء المجلس في التقرير، أنه بعد سبع سنوات تم أخيرا تشغيل نظام تسجيل موحد لكلا الفرعين. وأشير هنا إلى قاعدة البيانات القضائية الموحدة. وبحلول نهاية العام، يتوقع الانتهاء من المرحلة الانتقالية، وأن تكون جميع السجلات القضائية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والقضايا التي تتناولها الآلية متاحة من خلال قاعدة بيانات واحدة، ليس فقط لموظفي الآلية، بل ولعامة الجمهور أيضا. وأشير إلى أن إنشاء قاعدة بيانات موحدة كان إحدى التوصيات التي قدمها تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠١٨ لطرائق وعمل الآلية، الذي اكتسى أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن، على النحو المبين في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨).

كما تم إنشاء وحدة للسجلات القضائية وعمليات المحاكم في أروشا، مما يزيد من قدرة ذلك الفرع على إدارة جلسات المحاكم وعمليات الإيداع، وتوفير نظير هام لفرع لاهاي. كما تم وضع قائمة بالموظفين المناوبين في أروشا. ومن شأن هذه التغييرات أن تكفل تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الفرعين وتبسيط العمليات، وهي تغييرات مرحب بها للغاية. إلا أننا لن نتوقف عند هذا الحد. وأود أن أؤكد أن المسؤولين الرئيسيين والإدارة والموظفين في الآلية، وكذلك قضاتها، ملتزمون بتحديد مجالات أخرى يمكن فيها تعزيز التنسيق والكفاءة على النحو الأمثل.

وبعد أن أوجزت بعض الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية والإنجازات التي حققتها في الأشهر الستة الماضية، أود أن أتشاطر مع المجلس ما تتطلع إليه الآلية في السنة المقبلة. وعلى نحو ما سيقدره الأعضاء، فإن عام ٢٠٢٠ يشكل عاما غاية في الأهمية بالنسبة للآلية، وبالتالي بالنسبة لمجلس الأمن أيضا. ثمة العديد من الإنجازات التي يمكن تحقيقها في متناول أيدينا.

فأولا، نتطلع إلى إنجاز معظم عبء القضايا المعروضة علينا في عام ٢٠٢٠، ومن ثم أن نصبح مؤسسة أصغر حجما لتصريف الأعمال المتبقية. وفي الواقع، باستثناء الطعون المحتملة، تتوقع الآلية الانتهاء من جميع القضايا القائمة في غضون ١٢ شهرا. وللتوضيح، فإن هذا لا يعني أن الآلية ستغلق فور الانتهاء من القضايا. بل على العكس، فقد كلف مجلس الأمن الآلية بأداء مهام متبقية عديدة ستستمر لعدة سنوات في المستقبل ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. ومن ثم، ستكون الآلية في وضع يمكنها من التركيز أساسا على المهام المتبقية المستمرة بعد عام ٢٠٢٠، وأود أن أضيف أن ذلك سيكون في حال عدم وجود أي محاكمات لهاربين أو إجراءات لإعادة النظر في أحكام سابقة. ولدى قيامها بذلك، ستكون قادرة على تحقيق رؤية مجلس الأمن للمؤسسة باعتبارها

”هيكلا صغيرا مؤقتا وفعالا، تتقلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت ويضم عدداً قليلا من الموظفين يتناسب مع وظائفه المحدودة“. (القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، الفقرة ٥).

وإنني على ثقة بأن المجلس سيوافق على أن ذلك يمثل فرصة رائعة.

ثانيا، نتطلع إلى المشاركة مع مجلس الأمن في عام ٢٠٢٠ فيما يتعلق باستعراضه المقبل للآلية. وعلى نحو ما يذكر المجلس بالتأكيد، تم تكليف الآلية بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، ولفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد إجراء المجلس لاستعراضات لما تحرزه من تقدم. وسيجري مجلس الأمن ثالث هذه الاستعراضات بشأن التقدم الذي أحرزته الآلية في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب خدمات الرقابة

الداخلية إجراء تقييم إضافي لطرائق وعمل الآلية في تشرين الأول/أكتوبر، وسيواصله في العام المقبل. وقام مسؤولو شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بزيارة أماكن العمل في لاهاي في الأسبوع الماضي، وهم حاليا في أروشا. وسيجري استكمال هذه العمليات بعدة عمليات مراجعة جارية ومعلقة من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات.

وكما حدث في الماضي، تأخذ الآلية عمليات المساءلة هذه بجدية بالغة. ولذلك، فإنها تتطلع إلى فرص لتقييم التقدم الذي تحرزه وإيجاد سبل جديدة لزيادة كفاءة عملياتها وفعاليتها، بما في ذلك من خلال زيادة المواءمة بين الفرعين، واتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين الروح المعنوية للموظفين وأدائهم. والآلية على استعداد للدخول في مناقشات صريحة لأغراض تحديد المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها، فضلا عن المجالات التي نفذت فيها بالفعل أفضل الممارسات. غير أنها تشير إلى أن هذه العمليات مكثفة من حيث الوقت والموارد، وتحد من قدرتها على أداء المهام الأساسية.

ثالثا، تتطلع الآلية إلى استمرار وزيادة تعاون الدول الأعضاء فيما يتعلق بجوانب رئيسية من مهامها المتبقية. وسأشير هنا إلى تنفيذ الأحكام القضائية. ففي الوقت الراهن، يقضي ٥٠ شخصا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية مدة عقوباتهم في ١٤ دولة من الدول الأعضاء، وتعرب الآلية عن خالص امتنانها للمساعدة المستمرة التي تقدمها تلك الدول. وترحب الآلية بتعاون هذه الدول وغيرها لأنها تسعى إلى زيادة قدرتها على التنفيذ وتحديد دول يتم فيها تنفيذ عقوبات الأشخاص المدانين الذين ينتظرون نقلهم. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام، فإنني أتطلع أيضا إلى مواصلة تحسين جودة نهج الآلية وشفافيته فيما يخص الإفراج المبكر والمسائل ذات الصلة. وسيَصدر توجيه إجرائي مستكمل قريبا حال إتمام عملية التشاور المعتادة.

وأود أن أشير أيضا إلى الهاربين من العدالة الثمانية المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لوائح اتهام. ويمثل اعتقال هؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم أولوية قصوى بالنسبة للآلية وموضوعا يركز عليه مكتب المدعي العام بصورة رئيسية. والآلية مستعدة لإجراء محاكمة في حال إلقاء القبض على أحد الهاربين، ولكن للاضطلاع بذلك فإنها في حاجة إلى استمرار التعاون والمساعدة من الدول الأعضاء، على نحو ما دعا إليه المجلس بالفعل في عدة مناسبات. وفي هذا الصدد، فإن الآلية على ثقة من أن جنوب أفريقيا، بوصفها أحد الأعضاء الحاليين في المجلس، ستقرر الوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع، فضلا عن القيم التي توحّد المجلس من خلال ضمان إلقاء القبض على الهارب من العدالة الذي كان قد حُدد مكان وجوده على أراضيها في عام ٢٠١٨، قبل زهاء ١٨ شهرا. وقد سبق وقامت جنوب أفريقيا بذلك في الماضي من خلال اعتقال ونقل أشخاص هاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مناسبتين، في عام ١٩٩٩ ثم في عام ٢٠٠٤. وتأسف الآلية بشدة لعدم إحراز تقدم في الوقت الراهن، لا سيما وأن جنوب أفريقيا، على نحو ما سمعناه جميعا في هذه القاعة بالذات في تموز/يوليه من هذا العام (انظر S/PV.8576)، ترى أنه يقع على عاتق الدول التزام دولي بالتعاون مع الآلية والمدعي العام.

أما مسألة الأشخاص التسعة الذين حكمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ببراءتهم أو أفرجت عنهم، ولكنهم لا يزالون في مكان آمن بتنزانيا، فتمثل مجالا آخر تتطلع الآلية إلى تعاون الدول الأعضاء بشأنه على نحو مجدٍ. وكما ذكرتُ من قبل، فإن الآلية باتت تتحمل المسؤولية اليومية عن هؤلاء الأشخاص، رغم أن ذلك لم يكن جزءا من المهام المسندة إلى الآلية قط. ومع مرور الوقت، يصبح وضع هؤلاء الرجال غير مقبول أكثر فأكثر. ولا بد من إيجاد حل دائم على وجه الاستعجال، أما الآلية فتعوّل على تجدّد اهتمام المجلس وعزمه على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ورابعا وأخيرا، فإننا نتطلع إلى استمرار تلقى الدعم والمساعدة من مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق باحتياجات ميزانية الآلية، فيما نعمل معا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وفي هذا الصدد، يدرك أعضاء المجلس أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة ستنظر قريبا في الميزانية المقترحة للآلية لعام ٢٠٢٠. وكما أشرت، فإن الآلية على استعداد لإكمال الجزء الأكبر من عبء القضايا القائمة في عام ٢٠٢٠. وهي تسعى جاهدة كل يوم للوفاء بتوقعات مجلس الأمن، التي تعد بالفعل عالية. والآلية مستعدة للقيام بعملها والبت في القضايا المتبقية بقدر ما من يمكن من الكفاءة والفعالية، ولكنها ستحتاج إلى الموارد اللازمة للقيام بذلك وإلى كل الدعم الذي بوسع المجلس تقديمه.

وكما في الماضي، فإنني على ثقة من أن المجتمع الدولي لن يخذلنا وأنه لن ينسى الغرض من إنشاء المحكمتين المخصصتين والآلية في المقام الأول. وقد ذُكّرنا جيدا لِمَ تُعدّ هذه المؤسسات ضرورية، ولا تزال كذلك، في وقت سابقٍ من هذا العام الذي يصادف مرور ٢٥ عاما عن الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤، مثلما سيكون عام ٢٠٢٠ تذكيرا لنا حين سنجتمع لإحياء مرور ٢٥ عاما عن الإبادة الجماعية في سريبرينتسا. ولكل هذه الأسباب، أنا واثق من أن الريبة التي تخيّم على العدالة الجنائية الدولية ستوضع جانبا بحيث يتسنى لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مواصلة الوفاء بولايتها، على النحو الذي حدده المجلس. وأشكر جميع الحاضرين مسبقا، وأتطلع إلى إنجازاتنا المشتركة في السنة المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضي أغيوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويتضمن تقريري الخطي (S/2019/888، المرفق الثاني) تفاصيل عن أنشطتنا والنتائج المحققة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود اليوم أن أسلط الضوء على بضعة مسائل هامة.

لقد بيّنت الأحداث المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن مهامنا المتبقية ما زالت هامة وضرورية. وفي لاهاي، لا يزال مكتبي ملتزما بالتقيد بجميع المهل الزمنية التي فرضتها المحكمة وتقديم حججنا على نحو فعال في إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وفي استئناف قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش.

وفي فرع أروشا، اتخذ مكتبي تدابير هامة لتنفيذ الولاية التي أسندها إلينا المجلس لضمان استمرار حماية الشهود والمحاكمة على جرائم انتهاك حرمة المحكمة بموجب النظام الأساسي للآلية. وفي أيلول/سبتمبر، رفضت دائرة الاستئناف طلب إعادة النظر الذي قدمه أوغستين نغيراباتواري، وأكدت حكم الاستئناف الصادر ضده. وبعد مرور بضع أسابيع، أكد قاضٍ واحد لائحة الاتهام ضد السيد نغيراباتواري، موجها إليه تهمتين تتعلق إحداهما بانتهاك حرمة المحكمة والأخرى بالتحريض على انتهاك حرمة المحكمة. وأوغستين نغيراباتواري وزير سابق في الحكومة الرواندية أدين في عام ٢٠١٤ للتحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، والحض على ذلك والمساعدة عليه، وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما.

وفي عام ٢٠١٦، طلب من دائرة الاستئناف نقض إدانته على أساس وقائع جديدة مزعومة. وعلى وجه التحديد، فقد أفاد بأن أربعة من الشهود الذين أدلوا بشهادات ضده خلال المحاكمة قد تراجعوا عن أقوالهم. وأثناء التحقيق في هذه المسألة، اكتشف مكتبي أدلة مستفيضة عن وجود مخطط إجرامي واسع النطاق شارك فيه العديد من الأشخاص على مدى ثلاث

سنوات، ويهدف إلى التأثير في الشهود الأربعة ليتراجعوا عن شهاداتهم السابقة. وبفضل هذه الأدلة، نجحنا في الدفاع عن إدانة نغيراباتواري بتهمة الإبادة الجماعية وأصدرنا الآن لائحة اتهام بانتهاك حرمة المحكمة بحق ستة أشخاص، بمن فيهم السيد نغيراباتواري نفسه. وإنما هذه النتائج دليل واضح يبيّن لجميع الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية أنهم لا زالوا يتمتعون بحماية الآلية.

ومن أجل إقامة العدل بنزاهة، من الضروري أن تتيح الآلية للأشخاص المدانين فرصة التماس إعادة النظر في إدانتهم عند ظهور وقائع جديدة مشروعة. وفي الوقت نفسه، فإن مكتبي سيقف بحزم في وجه أي محاولة لتقويض الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من خلال ارتكاب جرائم أخرى. إذ يمثل انتهاك حرمة المحكمة، كما هو الحال في هذه القضية، شكلا من أشكال إنكار الإبادة الجماعية الذي يجب التصدي له، من أجل إحلال السلام والمصالحة وكشف الحقيقة.

وكما سبق وأبلغت المجلس، ما فتئ مكتبي يتخذ عددا من التدابير الهامة لتعزيز أنشطتنا الرامية إلى تحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وإلقاء القبض عليهم. وهذه أحد أهم المهام المتبقية لمكتبي. وعلى مدى السنتين الماضيتين، أسفرت إصلاحاتنا وجهودنا المتجددة عن عدد من القرائن الهامة التي يُستند إليها في اتخاذ إجراءات.

وللأسف، عليّ إبلاغكم اليوم بأن بعض الدول الأعضاء لا تتعاون معنا بالقدر المطلوب. وآسف بشدة لتقاعس جنوب أفريقيا منذ أمد طويل على تنفيذ أمر بإلقاء القبض أصدرته الآلية. ومنذ أن أُبلغ مكتبي رسميا في آب/أغسطس ٢٠١٨ أنه قد تم تحديد مكان أحد الهاربين في جنوب أفريقيا، سعيت إلى العمل مع سلطات جنوب أفريقيا لضمان إلقاء القبض عليه. وقد سعينا في جميع الأوقات إلى معالجة هذه المسألة بتكتم ومع احترام سيادة جنوب أفريقيا. وفي سياق المناقشات التي جرت خلال العام الماضي، قدمت جنوب أفريقيا أسبابا متغيرة لعدم تمكنها من اتخاذ إجراء. وفي مواجهة جميع وكل التحديات المطروحة، سعى مكتبي إلى العمل مع جنوب أفريقيا وإيجاد حلول للتغلب عليها. ومن دواعي شعورنا بخيبة الأمل أن الحالة بقيت على ما هي عليه مما جعلني مضطرا لإثارة هذه المسألة خلال الإحاطتين السابقتين اللتين قدمتهما (انظر S/PV.8576 و S/PV.8416).

وبعد التأكيدات التي تلقيناها في تموز/يوليه بأنه سيكون هناك تعاون تقريبا، شعرت بتفاؤل حذر إزاء حدوث الاعتقال على وجه السرعة. وأصيب طاقم مكتبي بدهشة بالغة بعد ذلك عندما تلقوا في أيلول/سبتمبر ردا رسميا من جنوب أفريقيا تبلغنا فيه، للمرة الأولى وبعد مناقشات استمرت على مدار أكثر من سنة، بأنه لا يمكنها التعاون نظرا لعدم وجود التشريع المحلي اللازم لهذا التعاون. وكان ردنا سريعا وأكدنا فيه مجددا أن جنوب أفريقيا ملزمة بالتعاون بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأعدنا تأكيد طلبنا اعتقال ذلك الشخص الهارب بسرعة.

وبعد أن قدمنا تقريرنا المكتوب الانتقادي إلى مجلس الأمن، أبلغتنا جنوب أفريقيا في الأسبوع الماضي بأنها أحالت أخيرا أمر إلقاء القبض إلى السلطات القضائية المختصة من أجل تنفيذه. وبينما نرحب بتلك الخطوة الإجرائية التي جاءت بعد قرابة سنة ونصف السنة من التقاعس، فإن الواقع هو أن ذلك الهارب لا يزال مطلق السراح فيما نتكلم اليوم. وفي هذه المرحلة المتأخرة، لا يمكن أن يرضى الضحايا ولا المجلس بأقل من إلقاء القبض فورا على الشخص الهارب.

وفي مناطق أخرى، نواجه أيضا تحديات في تأمين التعاون المطلوب. ويعكف طاقم مكتبي على تجميع معلومات مخابراتية

وأدلة قيمة تتمثل في أرقام هواتف وأماكن إقامة ووثائق هوية وتفاصيل تتعلق بالسفر وغير ذلك. وقدمنا العديد من الطلبات العاجلة للحصول على المساعدة، ولا سيما إلى بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لمتابعة تلك الأدلة. بيد أن العديد من الطلبات الهامة والحساسة من حيث التوقيت ظلت بلا جواب لأكثر من سنة. ومن بين المسائل الأخرى، لدينا معلومات موثوقة مفادها أن بعض الهاربين تمكنوا بشكل غير قانوني وبطرق يشوبها الفساد من استخراج جوازات سفر من عدد من البلدان المختلفة، الأمر الذي مكنهم من عبور الحدود بحرية والتملص من جهودنا. غير أن السلطات الوطنية لم تسمح لنا بالوصول إلى الأشخاص أو المعلومات التي نحتاج إليها، أو أنها لم تتعامل مع طلباتنا على وجه الاستعجال. وقد حث مجلس الأمن مرارا الدول الأعضاء على توفير كل ما يلزم من تعاون في البحث عن الهاربين من العدالة. وللأسف، فإن بعض الدول لا تصغي إلى تلك الرسالة. وعندما لا يقوم عضو في المجلس على مدار ١٦ شهرا بالقبض على هارب مطلوب لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية، فإن ذلك يبعث حتما برسالة خاطئة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وقد انتظر الضحايا أكثر من اللازم كي يروا تقديم هؤلاء الهاربين إلى العدالة. ويتوقف نجاحنا على التعاون الفعال وحسن التوقيت من جانب الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية لمرتكبي الجرائم في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، يوفر تقريري الخطي نظرة مفصلة على الحالة الراهنة والتحديات القائمة. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق المزيد من العدالة للمزيد من الضحايا. ويواصل مكتبي تلقي عدد كبير من طلبات المساعدة من السلطات الوطنية، وهو ما يُظهر بشكل ملموس أن التحقيقات والملاحقات القضائية جارية على المستوى المحلي. ولكن للأسف، لا يزال تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الجرائم – بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية – يشكلان تحديات كبيرة أمام تحقيق المساءلة والمصالحة.

وبينما يبذل مكتبي حاليا جهودا كبيرة لتحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تبحث السلطات الرواندية عن ٥٠٠ هارب إضافي على الأقل يشتبه في أنهم شاركوا في الإبادة الجماعية. وما زلنا ملتزمين بدعم المدعي العام في رواندا ومكتبه في تلك الجهود ولا يزال تعاوننا يتطور في اتجاه إيجابي. ومع ذلك، لا تزال هناك جهود متضافرة لإنكار الإبادة الجماعية في رواندا، ولا سيما في أوساط مجتمعات الشتات الرواندية. ويروج البعض لروايات تشكك في الحقائق التاريخية وتقلل إلى أدنى حد من نطاق الإبادة الجماعية. ويواصل البعض الآخر إنكار ارتكاب الجرائم بقصد تحطيم جماعة التوتسي كليا أو جزئيا

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تتحمل السلطات الوطنية الآن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة في قضايا جرائم الحرب. ولا يزال هناك الآلاف من القضايا التي يتعين أن تنظر فيها المحاكم الوطنية، الأمر الذي لن يكون ممكنا إلا من خلال تحسين التعاون القضائي الإقليمي بشكل كبير.

ولا يزال دعمنا لزملائنا من المدعين العامين مجالا هاما في حالة تطور. فبناء على طلب من المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا، نظم مكتبي في الأسبوع الماضي تدريبا توجيهيا استمر خمسة أيام لمجموعة من نواب المدعي العام والمساعدين القانونيين الجدد، وذلك بتمويل سخي من هولندا. وفي أوائل العام المقبل، سينظم مكتبي برنامجا تدريبيا متقدما لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك يتعلق بالملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم العنف الجنسي، وذلك بناء على طلبه.

ولكن في الوقت نفسه، أكدت تقاريري الخطية على مدار عدد من السنوات أن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين أمر شائع في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة ولا تزال

الحالة تزداد سوءا. ولهذا المناخ آثار سلبية على العدالة الوطنية في حالة جرائم الحرب، ومن المستحيل الحديث عن مصالحة حقيقية في وقت يزداد فيه التباعد بين طوائف المجتمع، عوضا عن أن تتقارب. ولفهم المشكلة، لا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر إلى أفعال بعض السياسيين. فهم لا يسعون لكسب الأصوات بتقديم وعود بتحقيق المصالحة أو ببناء الجسور مع الطوائف الأخرى. وبدلا من ذلك، فإن السياسيين يعتقدون أنه يمكنهم الفوز في الانتخابات بإنكار الفظائع وتمجيد المسؤولين عنها. ويروج بعضهم لروايات تاريخية تنطوي على إنكار للحقائق، فيما يحاول البعض الآخر كسب الأصوات بالاحتفاء بمجرمي الحرب بدلا من إدانتهم.

وفي رواندا ويوغوسلافيا السابقة، يواصل المدعون العامون والقضاة والمجتمع المدني وغيرهم النضال لتقديم مرتكبي أبشع الجرائم إلى العدالة وإرساء سيادة القانون وتعزيز المصالحة. وهم بحاجة إلى مساعدتنا ودعمنا مثلما كانوا يحتاجون إليهما دائما.

في الختام، فإن مكتبي يركز بشدة على إنجاز المهام المتبقية بكفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما التقييم الذي يجريه حاليا مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

إن مكتبي بحاجة إلى دعم المجلس في البحث عن الهاربين. فبعض الدول الأعضاء لا تتقيد بالتزاماتها في تقديم التعاون اللازم. ويمكن للمجلس أن يبعث برسالة واضحة إلى جميع الدول الأعضاء يؤكد فيها أن البحث عن الهاربين من العدالة لا يزال أمرا حيويا للسلام والأمن الدوليين حاليا. كما نظل ملتزمين بتوفير دعمنا للسلطات الوطنية في مواصلة تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحيث يمكن تحقيق قدر أكبر من العدالة. ونحن ممتنون على دعم المجلس المستمر لجميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوبوليسيو باردواليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطة المتبصرة التي قدمها القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام لها، السيد سيرج براميرتس.

أود أن أشدد على أهمية العمل الذي تضطلع به الآلية في تدعيم وتعزيز العدالة الدولية، والذي لا يسهم في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الثني عن ارتكاب أبشع الجرائم فحسب، بل يعزز أيضا المصالحة ويوفر استجابات فعالة للضحايا.

ونشيد بالتطورات الإيجابية والفعالة والشفافة في أنشطة الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (S/2019/888، المرفق الأول)، والتي تشمل، فضلا عن أنشطتها القضائية، اتخاذ تدابير لتطوير القانون الجنائي الدولي من خلال الاستجابة لطلبات المساعدة والحفاظ على المحفوظات التاريخية ومتابعة القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية والمشاركة في الاحتفالات التذكارية والمؤتمرات المكرسة لتطبيق العدالة العالمية.

إن تعاون الدول أمر أساسي للوفاء بكل هذه المهام، بما في ذلك عمل المدعي العام، حيث أن الدول هي المسؤولة عن إنفاذ الأحكام والأوامر الصادرة والاستجابة لطلبات المساعدة والملاحقة القضائية. ولذلك، نسلط الضوء بوجه خاص على الدعم المستمر الذي تقدمه العديد من الحكومات الأفريقية والأوروبية لكفالة أن يتمكن الأشخاص المدانون من قضاء مدة عقوبتهم في بلدانهم.

كما نرحب بالتشديد على تنسيق عمل فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي وأروشا، ولا سيما في سياق الجهود الرامية إلى توحيد نظم عملهما وتطبيق ممارسات جيدة، وكذلك

في سياق تعاونهما مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسماح بالتفتيش على مراكز الاحتجاز.

وتجدر الإشادة أيضا بالمبادرات التي وضعتها الآلية لتعزيز القدرات على مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، والتي تستند إلى إيجاد أوجه تآزر مع السلطات الوطنية ونقل الدروس المستفادة وتقديم مساعدة محددة.

ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لجعل عمل الآلية في متناول المهتمين من الجمهور، من خلال تسهيل مشاركتهم في الجلسات العلنية واستضافة زيارات دراسية وبرامج تدريبية لوفود من المهنيين من مختلف البلدان.

ولتحقيق هذه الأهداف والحفاظ عليها، سيكون من الضروري ضمان توفير التمويل الكافي للآلية، مع مراعاة الفترات الزمنية المنصوص عليها في التقرير. ومن الضروري أيضا أن تدعم الدول الآلية سياسيا من أجل مواصلة تعزيز العمل الهام الذي تضطلع به ونشر الوعي به.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز الدعم القيّم الذي تقدمه الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية إلى كل من الآلية والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، الذي تتشرف بيرو برئاسته. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على ضرورة أن يظل المجلس متحدا في دعمه للآلية وعملها الحيوي والتاريخي، فضلا عن الحفاظ على إرثها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بالشكر للرئيس كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتز على إحاطتيهما الشاملتين. وأود أن أعرب عن تقديرنا لالتزامهما الثابت ببذل الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة وقيادتهما المحنكة لها، مسهمين بذلك في كفالة الأداء الفعال للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وبولندا متفائلة إزاء الأولويات المحددة. ونشيد بالتركيز على سرعة إنجاز الإجراءات القضائية مع مراعاة أرفع المعايير في اتباع الأصول القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. ونقدر أيضا الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاتساق في الممارسات والإجراءات المتبعة بين فرعي الآلية، ومن ثم تحسين كفاءتها ورفع الروح المعنوية للموظفين وتعزيز أدائهم، وهي أمور غاية في الأهمية بالنظر إلى عبء العمل الثقيل وخفض الملاك الوظيفي. وعلاوة على ذلك، يجب الاعتراف بالعمل المضطلع به لتحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم، فضلا عن جهود بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويجب علينا أيضا أن نقدر الخطوات المتخذة لتوفير الحماية والدعم للضحايا والشهود والسماح بتنفيذ الأحكام وإعادة توطين الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم ويعيشون حاليا في أروشا.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته الآلية بفضل الجهود المتفانية التي يبذلها رئيسها ومدعيها العام وموظفوها في تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرحب أيضا بالآفاق المبشرة بإحراز المزيد من التقدم. ونلاحظ مع التقدير توجيه الرئيس لموظفي الآلية إلى التعاون بشكل كامل مع التقييم الذي يُجريه تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالتالي فإننا نتفق مع التقييم الإيجابي لأداء الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير، ونتطلع إلى تحقيقها لمزيد من الإنجازات.

وتقر بولندا بالتحديات التي تواجهها الآلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوفر الموارد والتعاون فيما يتعلق بتحديد أماكن الهاربين والقبض عليهم ونقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم المقيمين في أروشا إلى أماكن أخرى. ونود أن نؤكد مجددا دعوة مجلس الأمن المتكررة لجميع الدول لأن تكثف التعاون مع الآلية وتقدم كل ما يلزم من مساعدة لها. وهناك حاجة إلى التعاون بشكل كامل مع الآلية في القبض على الهاربين ونقلهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، فضلا عن إيجاد حل دائم من أجل

نقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم المقيمين في أروشا إلى أماكن أخرى. ونهيب بالدول أن تبرهن على دعمها للمساءلة والمصالحة عن طريق تقديم الدعم للعمليات المفضية إلى تحقيق هذه الأهداف ومكافحة إنكار الجرائم وتمجيد المجرمين المدانين فضلا عن زيادة التعاون القضائي مع الدول الأخرى. ونحث الدول أيضا على إبداء الدعم للعدالة الجنائية الدولية من خلال تكثيف التعاون مع الآلية واعتماد ميزانيتها، مما سيتيح لها الانتهاء من معظم أعمالها القضائية القائمة في عام ٢٠٢٠ والتركيز على تنفيذ المهام المتبقية المنوطة بها بعد ذلك.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك الآلية، كثيرا ما تضطلع بدور حاسم في مكافحة الإفلات من العقاب، الأمر الذي يمكن أن يسهم في ردع أخطر الجرائم المثيرة للقلق على الصعيد الدولي والحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد. ولا تزال بولندا ملتزمة بكل ما سلف ذكره وتواصل دعم الآلية، كما أنها تقف على أهبة الاستعداد للتعاون معها. ونكرر دعوتنا للآخرين لاتخاذ نفس الموقف.

السيد ليو يانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما بشأن الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وتحيط الصين علما بالتقدم التدريجي المحرز في الأنشطة القضائية للآلية حلال الأشهر الستة الماضية. واستنادا إلى التوقعات السابقة للآلية، سيُبت في القضايا المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وتأمل الصين في أن تواصل الآلية إحراز التقدم في القضايا المعنية بشكل عملي وفعال، وفقا للجداول الزمنية المحددة.

وتلاحظ الصين أن الآلية بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيادة الرئيس أغيوس، جهودا متواصلة لكفالة إنجاز الإجراءات القضائية المتبقية بكفاءة وفي الوقت المناسب وتعزيز التنسيق بين الفرعين وتهيئة بيئة عمل أفضل للموظفين، في جملة أمور. وعُقدت جلسة عامة عن بعد لتعزيز التواصل فيما بين جميع القضاة. وواصل مكتب المدعي العام جهوده لتعقب الهاربين الطلقاء الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم وإلقاء القبض عليهم. وكان لجميع هذه التدابير أثر إيجابي على النهوض بعمل الآلية.

وترحب الصين بالتدابير التي تتخذها الآلية لتنفيذ القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) من أجل اتباع نهج أكثر حصافة في معالجة مسألة الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين. ونأمل أن تواصل الآلية اتخاذ الخطوات نحو تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقاريره عن عمليات مراجعة وتقييم أعمال الآلية بهدف تمكينها من مواصلة تحسين عملها.

وتود الصين أن تؤكد من جديد أنه وفقا لقرارات المجلس بشأن هذه المسألة، فإن الآلية عبارة عن هيكل صغير مؤقت وفعال تتقلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت. ويحدونا الأمل في أن نرى الآلية تواصل الاضطلاع بأنشطتها وفقا لقرارات المجلس في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بيرو، بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، على تنسيقهما العمل بين المجلس والآلية.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على عرضهما للتقرير الخامس عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/888، المرفقان الأول والثاني). وأود أن أؤكد لهما دعم وفد بلدي الكامل مع اقتراب نهاية فترة السنتين الأولى للآلية بوصفها مؤسسة مستقلة.

وترحب فرنسا بالجهود الكبيرة المبذولة لإغلاق القضايا الجارية حاليا بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بفرع لاهاي،

تحيط فرنسا علما بالأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف في قضية ملاديتش، التي نأمل أن يعلن عنها قريبا. وترحب فرنسا أيضا بالتقدم المحرز في الاضطلاع بإجراءات المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش. وفيما يتعلق بفرع أروشا، نرحب بالحكم المنقح الصادر عن دائرة الاستئناف في أيلول/سبتمبر، ونحيط علما بإمكانية ضم قضيتي الإدلاء بشهادة الزور وانتهاك حرمة المحكمة معا.

علاوة على ذلك فإننا نرحب بالتغييرات في العرف التي اتبعها الرئيس للبت في طلبات الإفراج المبكر عن طريق مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بإعادة تأهيل السجين المعني ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة. ونحيط علما باحتمال تحديث التوجيه الإجرائي بشأن إجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، ولا نزال نشجع الآلية كذلك على اعتماد نظام مشروط للإفراج المبكر، وفقا للقرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). ونعتقد أن مثل هذا النظام سيعزز بشكل مفيد الاجتهاد القضائي الدولي.

وفيما يتعلق بالتعاون، تود فرنسا أن تشير إلى أن من واجب كل دولة أن تتعاون مع الآلية في البحث عن الهاربين الثمانية الذين اتهمتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتسليمهم وتنفيذ مذكرات التوقيف. ونأسف لعدم بذل بعض الدول قصارى جهدها للامتثال لهذا الالتزام. وقد دأبت فرنسا على التعاون التام في هذا الجهد من خلال الاستجابة كل عام لطلبات الآلية المتعددة للمساعدة المتبادلة فيما يخص المسائل الجنائية. وفيما يتعلق بالقضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى السلطات القضائية الفرنسية، فقد شهدت الفترة التي انقضت منذ الإحاطة الأخيرة (انظر S/PV.8416) اختتام النظر في قضية مونييشياكا من خلال الحكم الذي أصدرته محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في فرنسا، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي أيدت رفض النظر فيها. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها الكامل بإنهاء قضية بوسيباروتا. ونأمل أن يتم الإعلان عن موعد محاكمة لهذه القضية في المستقبل القريب.

وكما أكد الرئيس أغيوس، فإن عمل الآلية لا يقتصر على الأنشطة القضائية. فحماية أكثر من ٠٠٠ ٣ شاهد أمر بالغ الأهمية، ونرحب بالجهود التي يبذلها فرعا كيغالي وسراييفو في هذا الصدد. كما نرحب بالمشاريع التي تم تنفيذها مع الاتحاد الأوروبي منذ بداية العام بهدف زيادة الوعي في المجتمعات المحلية المتضررة وبين الأجيال الشابة في بلدان يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بإرث المحكمة الجنائية والعمل الجاري للآلية. وهذه الجهود الرامية للحفاظ على الذاكرة ضرورية بشكل خاص في سياق الخلافات بشأن الأحداث التي شهدتها النزاعات التي دارت في تسعينات القرن الماضي في غرب البلقان، وخاصة في كوسوفو في عام ١٩٩٩. ونحث جميع الزعماء المعنيين على الامتناع عن أي تصريحات تنكر الحقائق الثابتة والجرائم المرتكبة. ومن غير المقبول إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ثم الآلية، عقب إجراءات محايدة ومستقلة. ويجب أن تتمكن نُظم العدالة الوطنية التي تنظر في هذه المسائل من أداء عملها بحياد واستقلالية تامين.

ومن أجل القيام بجميع تلك الأنشطة في قارتين واستكمال محاكماتها قبل نهاية العام المقبل، يجب أن تكون الآلية قادرة على الاعتماد على موارد مالية كافية. كما يجب عليها مواصلة تبادل الموارد بين الفرعين، كما يتضح من إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمحفوظات. وهذا شرط أساسي لضمان فعالية واتساق عمل الآلية الذي ينبغي أن يستمر بعد عام ٢٠٢٠ لتصريف الأعمال المتبقية بشكل حقيقي. وسيتيح الاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن استنادا إلى عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية فرصة لمناقشة هذه المسائل مرة أخرى.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للقاضي كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما المفيدتين والمتبصرتين بشأن العمل الجاري للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بتوطيد سيادة القانون وتعزيز العدالة من خلال دعم عمل الآلية بوصفها أداة لمجلس الأمن لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة. وسوف أركز اليوم على ثلاث مسائل.

وتتعلق نقطتي الأولى بالأنشطة الوظيفية للآلية. وتشجعنا أولويات الآلية، ولا سيما تركيزها على الانتهاء في الوقت المناسب من إجراءاتها القضائية مع الحفاظ على أعلى المعايير الدولية للمحاكمة وفق الأصول القانونية والمحاكمات العادلة. ونشيد أيضا بتصميم كبار مسؤولي الآلية وقضاتها وموظفيها على تحقيق عدالة ناجزة والوفاء بجميع جوانب ولايتها بفعالية وكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحلول المبتكرة والفعالة التي تبنتها الآلية لتبسيط أساليب عملها عبر فرعيها وتعزيز الروح المعنوية للموظفين، وبالتالي تحسين الكفاءة، تستحق التقدير. وفي هذا الصدد، سيكون عام ٢٠٢٠ مهما لنجاح الآلية وقدرتها على تقليص حجمها بشكل كبير، على النحو المتوخى في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ويجب أن نكون قادرين على تقديم المساعدة للمجلس من أجل تأمين التمويل الكافي والدعم السياسي اللازم لضمان اقترابها من تنفيذ سيناريو ما بعد عام ٢٠٢٠.

وتتعلق نقطتي الثانية بتعاون الآلية مع رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة. وإننا نشيد بجهودها المستمرة الرامية إلى تعزيز إقامة علاقات أقوى مع حكومات وشعوب رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك مجموعات الضحايا. وتمشيا مع ذلك فإننا نشجع الآلية على مواصلة أنشطتها الهامة لتقديم مساعدة فعالة للسلطات الوطنية في رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة وتحمل مسؤوليتها عن الإشراف على القضايا التي أحيلت إلى المحاكم الوطنية. وبما أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي إلى العدالة، فمن المهم تقديم المشورة والمساعدة والدعم للسلطات القضائية الوطنية.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة المتمثلة في تعاون الدول. ونود تذكير المجلس بأن الدول مُطالبة بالتعاون مع الآلية، بما في ذلك عن طريق الامتثال لأوامر وطلبات المساعدة المتعلقة بالقضايا المعروضة عليها. ونحيط علما بطلبات المدعي العام المتعلقة بالقبض على الهاربين المتبقين وتسليمهم. ولذلك، نود أن ندعو الدول، وخاصة تلك التي يشتبه في أن الهاربين مطلقي السراح فيها، إلى تكثيف تعاونها مع الآلية ومساعدتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعمل بشكل بناء مع الدول المعنية من أجل إيجاد أفضل طريقة ممكنة للمضي قدمًا. ومن المهم للغاية ضمان وفائها بالتزاماتها الدولية ولكن في الوقت نفسه معالجة شواغلها الخاصة.

أخيراً، تود إندونيسيا أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بالتزام جميع البلدان التي لا تزال تدعم الآلية وتتعاون معها باستمرار سواء فيما يخص إنفاذ الأحكام أو في مجالات أخرى. وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة تحت قيادة بيرو لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، اسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن خالص تقديرنا لبيرو وأعضاء وفدها بالكامل لتفانيهم وعملهم الممتاز في قيادة الفريق العامل غير الرسمي.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نرحب بمقدمي الإحاطتين اليوم، القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس، اللذين نعرب لهما عن امتناننا على تقريريهما الشاملين.

إن وجود هيئات مثل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أمر حاسم لإيجاد مجتمعات خالية

من الإفلات من العقاب. ويؤكد عمل الآلية من جديد التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام العالمي الذي نتمناه جميعا منذ فترة طويلة. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية في قضايا تورينابو وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وكارادزيتش وملاديتش. ونأمل أن نرى اختتام النظر في القضايا المعلقة بحلول عام ٢٠٢٠، كما توقع الرئيس أغيوس في تقييمه الذي قدمه في شهر أيار/مايو (انظر S/2019/417، المرفق الأول). كما إننا ندرك العمل الذي قامت به هذه الهيئة القضائية لحماية ودعم حوالي ٣ ١٥٠ شاهدا.

وتعيد الجمهورية الدومينيكية تأكيد دعمها لعمل رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية، الذي نشيد به إشادة خاصة على تفانيه في مهمة توحيد وتنسيق متطلبات وأساليب عمل وعمليات الدوائر التي تشكل الآلية بهدف زيادة الإنتاجية والاتساق وتحقيق أهدافها لعام ٢٠٢٠. وكذلك نؤيد دعوة السيد أغيوس المجتمع الدولي إلى المشاركة في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون على نقل الأشخاص الذين أفرج عنهم والذين قضوا مدة عقوبتهم، والذين لهم الحق في أن ترد لهم وثائقهم ويندمجوا في مجتمعاتهم، تماشيا مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وكذلك يتعين على أعضاء مجلس الأمن التزام بالعمل مع الهيئات والمكاتب المنشأة بموجب ولاياته. ولذلك، فإننا نعتبر أن من الأهمية بمكان دعم ميزانية الآلية في منتدى الأمم المتحدة ذي الصلة. وحتى مع الخفض والتسويات الإدارية التي نفذها رئيس الآلية، ليس ثمة شك في أن تخصيص ما يكفي من الأموال أمر أساسي لنجاح الآلية.

وعلى صعيد آخر، نهنئ مكتب المدعي العام على التقدم المحرز في محاكمة الهاربين من العدالة، على النحو المبين في آخر تقرير له (انظر المرفق الثاني S/2019/888). ونحث المجتمع الدولي على إبداء التضامن وتالعاون في تحديد هوية المطلوبين لدى الآلية والتحقيق معهم والقبض عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نتطرق إلى موضوع أوامر الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين. فنحن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن هذه الأوامر لم تنظم بعد بمجموعة محددة من الشروط، رغم ما اتفق عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). ونعتقد أن من الأهمية بمكان إنشاء نظام إفراج مبكر ينص على مشاركة الضحايا والدول أو المجتمعات المتضررة.

وأخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا لبيرو، الرئيس المنتهية ولايته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على عملها الممتاز خلال العامين اللذين تولت فيهما قيادة الفريق.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين والمدعي العام لديها على إحاطتيهما المفصلتين صباح هذا اليوم. ونثني على جهودهما الهامة للعمل باستمرار على تحسين عمل الآلية.

تركز جنوب أفريقيا تركيزا كبيرا على المرأة والسلام والأمن، وعندما قرأنا تقرير الرئيس (انظر المرفق الأول S/2019/888)، أثار انتباهنا العمل الهام الذي أنجز لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين. وعلى الرغم من أن من المؤسف أن نسبة الإناث وسط الموظفين ليست سوى ٤٥ في المائة، فإن من المشجع بصفة خاصة أنه طرأت زيادة بنسبة ٢ في المائة في فئة الموظفات الفنيات في الآلية منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فذلك يبشر بالخير لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع فئات الموظفين. وكذلك ترحب جنوب أفريقيا باعتماد مدونة سلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مواصلة العمل على وضع سياسة خاصة بالآلية بشأن التحرش.

وفيما يتعلق بمسألة الهاربين، أعرب المدعي العام عن أسفه على تراخي جنوب أفريقيا حتى الآن بشأن طلبات الآلية للمساعدة في إلقاء القبض على أحد الفارين، الذي يظهر إنه موجود في جنوب أفريقيا وفقا للمعلومات المتوفرة، وتسليمه. ونحن نردد ذلك الأسف. فجنوب أفريقيا تحترم التزامها بتوفير المساعدة للآلية في التحقيق في الجرائم الداخلة في نطاق ولايتها، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الأساسي للآلية، ومقاضاتها، وينبغي ألا يعتر التأخير في الاستجابة بصورة إيجابية للمدعي العام بأي حال من الأحوال تنصلا عن ذلك الالتزام.

وظلت جنوب أفريقيا على اتصال منتظم بمكتب المدعي العام واجتمعت بالمدعي العام في عدة مناسبات لتوضيح الخطوات التي نتخذها لتنفيذ الطلب. ويسرني أن أعلن أن أمر التوقيف الدولي قد أقر وفقا لقانون جنوب أفريقيا الوطني، عقب مشاركة نشطة على الصعيد الوطني، ما يمهد السبيل إلى تفعيل طلب المساعدة. ونقدر جهود المدعي العام لفتح قنوات اتصال مع سلطات جنوب أفريقيا المعنية، والحوار البناء الذي أجري منذ ذلك الحين. إننا نأخذ التزاماتنا الدولية مأخذ الجد ونؤكد للآلية ولمجلس الأمن أننا ملتزمون التزاما قويا بمكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ هذا الطلب للحصول على المساعدة. وسنواصل التعاون مع مكتب المدعي العام لضمان تقديم الهارب إلى العدالة.

في الختام، نشكر المدعي العام ومكتبه على عملهما الجدير بالثناء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نرحب برئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيد كارمل أغيوس والمدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتز.

يمكننا اليوم، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أن نوجز منجزات العام. فللأسف، لا يزال المجتمع الدولي يتخبط في معالجة بقايا لا جدوى منها لمحكمتين أنشئتا قبل ربع قرن مضى، في الشكل الجديد، الآن، المتمثل في آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد كانت محاولات مجلس الأمن لإغلاقها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ عديمة الجدوى.

لقد تمثلت المشكلة الهيكلية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أنها، إذ أنشئت في سياق سياسي خاص، مضت إلى تبني أسوأ سمات العدالة التي تحركها دوافع سياسية. وتقف إحصاءاتها ومحتوى أحكامها شاهدة بشكل صارخ على أي طرف من الأطراف المتنازعة في النزاعات المتشابكة في البلقان تتم إدانته بشكل متعمد. ويجب علينا أن نتذكر المفارقة القاسية لتلك السنوات فيما يتعلق بوضع المبدأ المعياري المتمثل في افتراض البراءة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي أن كل شخص يعتبر بريئا حتى يثبت أنه صربي.

وللأسف، فإن آلية تصريف الأعمال المتبقية ورثت تركة معيبة. فهي ليست مدفوعة لا بالعدالة ولا بالإنصاف، بل بنفس تلك المصفوفة، المعيبة منذ البداية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد النظر في العقوبة الموقعة على رادوفان كاراديتش ومددت لأقصى مدة ممكنة. فعقوبة السجن لمدة ٤٠ سنة لرجل يبلغ من العمر ٧٤ سنة بدت مفرطة في التساهل، في رأي القضاة، ولذلك حكم عليه بالسجن مدى الحياة. ونود أن نسترعي انتباه قيادة المحكمة إلى أهمية ضمان أن يحصل المتهم، ولا سيما راتكو ملاديتش، على رعاية طبية في وقتها وعلى النحو المناسب. ونأمل في أن يتلقى رعاية عالية الجودة وعلاجا ملائما في مرافق الاحتجاز التابعة للآلية. وما زلنا على استعداد لتولي علاجه في الاتحاد الروسي. وكذلك ندعو الآلية إلى التقيد الصارم بمهامها في عملها في سياق رواندا.

وقد حدد قادة الآلية هذه السنة على أنها سنة مفصلية، ولذا يجب أن تكون كذلك. إننا في انتظار الانتهاء من جميع القضايا وفقا للجدول الزمني المقرر. وينطبق الشيء نفسه على

ما يسمى بقضايا انتهاك حرمة المحكمة، التي يبدو أنها تضاعفت مؤخرا. في ضوء استعراض مجلس الأمن المقبل لأنشطة الآلية، نأمل في أن يقربها عام ٢٠٢٠ بشكل كبير من نهايتها. ونحن، من جانبنا، على استعداد للقيام بكل ما في وسعنا للتمكين من حدوث ذلك.

السيدة فان فليبربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر القاضي كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتز على تقريريهما الخطيين (انظر S/2019/888) وعلى إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لا تزال بلجيكا تدعم دعما كاملا إجراءات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي تؤدي دورا حيويا في عملية المصالحة فيما بين الطوائف في رواندا وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة على حد سواء. إن الآلية، شأنها في ذلك شأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين خَلَفَتهما، جزء لا يتجزأ من ترسانة التدابير ذات الصلة في مجال العدالة، بمفهومها الواسع، التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن العمليات الانتقالية بعد انتهاء النزاع.

ومكافحة الإفلات من العقاب وإحقاق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي من بين الالتزامات الأساسية التي تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة. ولهذا السبب، فإن من الأهمية بمكان ألا تتعاون جميع البلدان المعنية فيما بينها فحسب بل مع الآلية أيضا. وفي هذا الصدد، فإن التطورات الأخيرة تبعث على الانزعاج. فمن ناحية، إن أحد الأشخاص الثمانية المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زال طليقا على ما يبدو.

وتذكر بلجيكا بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مُلزمة بالتعاون مع الآلية، وفقا لنظامها الأساسي والقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن. ولذلك فإننا نشكر جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلت به اليوم وندعوها إلى تقديم كل المساعدة اللازمة حتى يتسنى إلقاء القبض على الهارب المعني وتسليمه.

ومن ناحية أخرى، وإذ ننوه ونشيد بالتقدم المحرز في معالجة قضايا معينة على الصعيد الوطني، فإن مكتب المدعي العام أشار إلى التقارير المستمرة المتعلقة عن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب في جميع المجتمعات المحلية وجميع بلدان يوغوسلافيا السابقة. وينطبق الشيء نفسه على التعاون القضائي الإقليمي، الذي بلغ أدنى مستوياته منذ سنوات. وتجسد هذه الملاحظات المثيرة للقلق ممارسات تتناقض مع القيم والمبادئ التي تكمن في صميم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء. ويجب عكس مشار هذا الاتجاه على وجه السرعة حتى لا يظل مرتكبو جرائم الحرب دون عقاب وليتسنى إنهاء خطاب الكراهية وأي أيديولوجية تدعو إلى التمييز.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالجهود التي يبذلها رئيس الآلية بغية تبسيط أساليب عملها والتالي زيادة كفاءتها إلى الحد الأقصى. وفي الوقت نفسه، تشجع بلجيكا الجمعية العامة على تزويد الآلية بالتمويل الكافي لدورة الميزانية المقبلة. وأخيرا، نعرب عن ارتياحنا لأن رئيس الآلية ينظر في إمكانية إدخال تعديلات على التوجيه العملي إزاء الإفراج المبكر.

إن التحديات التي تواجهها الآلية تذكير بمدي أهمية ولايتها. فذكري مئات الآلاف من ضحايا الحروب في البلقان والإبادة الجماعية في رواندا يجب أن تدفعنا إلى مواصلة دعمها ودعم الآليات الأخرى في مجال العدالة بمفهومها الواسع، من أجل منع تكرار هذه الفظائع.

السيدة ديكسن (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتز، على الإحاطتين اللتين قدماها اليوم إلى مجلس الأمن.

لقد انقضى عامان منذ أن تولت الآلية المسؤولية الكاملة عن المهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى جانب المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وخلال تلك الفترة، واصلت الآلية إحراز تقدم جدير بالثناء في الاضطلاع بولايتها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وسيكون عام ٢٠٢٠ عاما مهما للآلية، بالنظر إلى خططها الطموحة لاختتام إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش واستئناف قضية ملاديتش في فرع لاهاي، وقضايا نغيراباتوير وتورينابو وآخرين في أروشا، بالإضافة إلى المهام الأخرى الصادر بها تكليف. ونشيد بالعمل الجاري لإيجاد أوجه الكفاءة ومواءمة وتطبيق أكثر الممارسات والنهج فعالية في جميع الفروع، بما في ذلك قاعدة البيانات القضائية الموحدة، مما يجعلها مؤسسة موحدة حقا.

وستواصل المملكة المتحدة دعم الآلية طيلة الفترة المتبقية من ولايتها. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لأنه بالإضافة إلى القضايا الجارية، يحتاج الشهود إلى الحماية وينبغي العثور على الأشخاص المفقودين وتحتاج المحاكمات المحلية إلى المساعدة، من بين أمور أخرى. وستحتاج الآلية إلى الدعم المستمر من الدول الأعضاء لضمان الانتهاء من مهامها المنوطة بها.

ويسرني أن ألاحظ أن عملية تعيين خلف للقاضي بن إيمرسن، الذي تشكره المملكة المتحدة على مساهمته، جارية على قدم وساق، ونأمل أن تُختتم قريبا، مما سيعزز القائمة القضائية للآلية. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بيرو علي رئاستها الفعالة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ونهنئ الآلية على الاختتام الناجح لأول جلسة في دعوى إعادة النظر في قضية نغيراباتواري ونرحب بنتائجها. ونرحب أيضا بالاتهامات اللاحقة الموجهة ضد نغيراباتواري والمتهمين الخمسة في قضية تورينابو وآخرين. ومن الأهمية بمكان حماية الشهود والحفاظ على نزاهة إجراءات الآلية. ولذلك فإننا نرحب بهذه الخطوات الهامة لمحاسبة الذين يؤثرون على الشهود. ونحيط علما بالقرار الذي ذكره الرئيس أمس، المتعلق بضم قضية نغيراباتواري المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى قضة تورينابو وآخرين، ويسرنا أن هذا الأمر لن يؤدي إلى تأخير كبير في هذه القضايا.

وأود أيضا أن أذكر الدول الأعضاء بأهمية التعاون مع مكتب المدعي العام للعثور على الهاربين الروانديين الثمانية المتبقيين الذين ما زالوا طلقاء حتى يتسنى تسليمهم إلى الآلية دون مزيد من التأخير. ونتفق مع المدعي العام على أن هذا أمر حيوي للسلم والأمن الدوليين. فاتخاذ إجراء لإلقاء القبض على الهاربين يجب أن توليه الدول الأولوية إن كنا نريد أن تؤدي الأعمال المضنية التي يضطلع بها مكتب المدعي العام إلى نتائج ملموسة. ونعرب أيضا في هذه المرحلة عن قلقنا البالغ إزاء إنكار الإبادة الجماعية في رواندا، كما ذكر المدعي العام.

وفي ما يتعلق بلاهاي، فإننا نحيط علما بالتقدم المحرز في قضيتي ملاديتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، ويسرنا أنه من المقرر اختتامهما بحلول نهاية العام المقبل. ومع ذلك، على الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم فيما بين بلدان معينة من غرب البلقان، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن المسائل المتعلقة بالتعاون القضائي الإقليمي وإنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب ما زالت تشكل تحديات كبيرة أمام المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب في المنطقة. فعندما وقع القادة على الإعلان المشترك لجرائم الحرب في مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عقد في لندن في عام ٢٠١٨، اتفقوا على التأكيد على أهمية دعم التعاون الإقليمي الفعال ورفض استخدام خطاب الكراهية وتمجيد جرائم الحرب. وتدعوهم المملكة المتحدة إلى التأكد من أنهم

يتخذون كل الخطوات الممكنة للوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك تحسين التعاون مع الآلية.

وفي أسبوع الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، يبدو من المناسب بوجه خاص أن نسعى جميعا إلى العمل معا لمحاولة ضمان إحراز الآلية للتقدم في عملها الهام جدا.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام لديها على عملهما بصفة عامة، وعلى عرضيهما الثاقبين هذا الصباح.

ويستند عمل المحكمتين إلى الاقتناع بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وقد تحققت على مدي العقود الماضية إنجازات ملحوظة في إرساء المساءلة عن أشد الجرائم خطورة ودعم السلام والمصالحة. وقامت المحكمتان الدوليتان، بدعم من جهود إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني، بدور رئيسي في ضمان إحراز هذا التقدم. فالآلية تستكمل على نحو فعال العمل الهام الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتري ألمانيا أنه من الأهمية بمكان الانتهاء من القضايا المعلقة التي ما زالت معروضة على الآلية ومحاسبة مجرمي الحرب.

وأود أن أقول بضع كلمات عن عمل الآلية فيما يتعلق ببلدان يوغوسلافيا السابقة.

أولا، نود أن نهنئ الرئيس لأن القضايا المتبقية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تبدو على الطريق الصحيح. وستفي الآلية بوعدها بالانتهاء من هذه القضايا في الوقت المناسب ومواصلة تقليص حجمها. وهذا مثال آخر على العمل المثير للإعجاب الذي أنجزته الآلية. وسنظل ملتزمين بالتعاون مع الآلية. وألمانيا قدوة يُحتذى بها إذ استقبلت أربعة مدانين لقضاء مدة عقوبتهم في السجون الألمانية. وتشجع ألمانيا الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا وقبول نقل من أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إلى نظام الطعون لديها.

لا تزال مسألة جرائم الحرب جرحا مفتوحا في غرب البلقان على الرغم من العمل الجيد الذي تقوم به الآلية. ونشهد بقلق تزايدا في حدة الخطاب التحريضي والتحريف التاريخي فيما يتعلق بجرائم الحرب في المنطقة، ما يشكّل عقبة أمام المصالحة التي نحن في أمس الحاجة إليها، وعائقا في وجه تعزيز علاقات حسن الجوار، ولا سيما بين كوسوفو وصربيا. ولذلك، نحث القادة السياسيين في المنطقة على العمل بفعالية لكفالة المساءلة عن جرائم الحرب وتعزيز المصالحة.

وبخصوص عمل الآلية في رواندا، فيجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلتزم التزاما قانونيا بالتعاون مع مكتب المدعي العام في جهوده الرامية إلى تحديد مكان الهاربين المتبقيين وإلقاء القبض عليهم. وتحث ألمانيا حقاً جميع الدول، وخاصة تلك التي دعاها المدعي العام إلى أن تتابع طلبات الآلية للمساعدة في القبض على الهاربين الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال. ونولي أهمية لكل حالة من هاته الحالات، وبصفتنا أعضاء في هذا المجلس، يتعين علينا أن نكون قدوة حسنة. ولا تزال كفالة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب تكتسيان أهمية أساسية بالنسبة لنا. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد الطلب الذي تقدم به هذا الصباح كل من رئيس الآلية ومدعيها العام في هذا السياق.

وستواصل ألمانيا تقديم الدعم السياسي والمالي للآلية. ونرى أن من الأهمية بمكان لإرث المؤسسة أن تنهي المحكمة أنشطة قاعات المحكمة على نحو جيد كما فعلت في السنوات السابقة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر زملاءنا من بيرو على كفاءة ومهنية قيادتهم في رئاسة

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين على مدى السنتين الماضيتين.

السيدة الناصر (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على إحاطته القيّمة حول التقدم المحرز في العمل المنجز من قبل الآلية الدولية. كما أتقدم بالشكر للمدعي العام السيد سيرج براميرتس على إحاطته القيّمة التي قدمها لنا.

أتت لآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ترسيخا لمبادئ العدالة وعدم الإفلات من العقاب وسيادة القانون، وتأكيدا من المجلس على أهمية حماية حقوق الضحايا الذين عانوا من جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وترحب دولة الكويت بالجهود التي يقوم بها رئيس الآلية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين أداء عمل الآلية وضمان تمام الإجراءات القضائية المتبقية مع مراعاة عامل الوقت والكفاءة وتعزيز التعاون فيما بين فرعي الآلية الدولية وذلك دون الإخلال بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). كما نثني على وتيرة الإجراءات التي يقوم بها القائمون على الآلية والتي من شأنها تسريع صدور الأحكام بحق المتهمين، متطلعين للانتهاء من أعمال المحكمتين ضمن النطاق الزمني المحدد لهما. وتقدّر بلادي الجهود التي يبذلها المدعي العام للآلية بغية الاستدلال إلى المعلومات التي قد تفضي إلى تحديد أماكن الهاربين الثمانية وإلقاء القبض عليهم. ونجدد دعوتنا للمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وللدول الأعضاء للمساعدة في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الآلية.

ولا زالت هناك تحديات كثيرة تواجه الآلية الدولية وأن على المجتمع الدولي الالتزام بتقديم الدعم الكامل لها. وبالمقابل، نجدد التأكيد على ضرورة اتخاذ الآلية الإجراءات اللازمة التي تتصل بتلبية شواغل الدول الأعضاء التي انعكست في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٢ (٢٠١٨) وصولا للنتائج المرجوة في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لما قامت به بيرو بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على ما بذلوه من جهود لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة نصف السنوية عن التقدم المحرز في عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونشكر السيد كارمل أغيوس والسيد سيرج براميرتس، كل بصفته الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، على إحاطتيهما. وقد كان لنا شرف العمل معهما في مجلس الأمن وأتمنى لهما كل النجاح في تنفيذ ولايتهما. ونشكر أيضا وفد بيرو على عمله الممتاز بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ويشيد وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته الآلية في أنشطتها القضائية والإدارية المتعلقة بتنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات. ونرحب بالتزام رئيس الآلية بكفالة الشفافية بأقصى ما يمكن في استعراض طلبات الإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وندعو إلى تهيئة الظروف المواتية للاضطلاع بهذه المهمة في بعض القضايا، وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٢ (٢٠١٨). وينوه بلدي بتنفيذ الآلية للتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقارير التقييم ومراجعة الحسابات. ونحث الآلية على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف العمل بغية تعزيز فعاليتها.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق من استمرار تزايد التحديات التي يتعين التصدي لها،

وخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين الدول الأعضاء والآلية فضلا عن التعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويشدد وفد بلدي على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب. وتحقيقا لتلك الغاية، يحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع الآلية في تنفيذ ولايتها لأجل تيسير عمليات البحث عن الهاربين من العدالة وإلقاء القبض عليهم ونقلهم على النحو المبين في الفقرة ١٠ من القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونعرب في ذلك الصدد عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الآلية في تحديد أماكن وجود آخر ثمانية أشخاص هاربين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ونود أن نردد النداءات المتكررة من قبل المحكمة إلى الدول الأعضاء بشأن الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية عن طريق توفير المساعدة اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

ويرى بلدي أيضا أن التعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة أداة لا غنى عنها للبحث عن مرتكبي جرائم الحرب الذين لجأوا إلى الدول المجاورة وإلقاء القبض عليهم. وبالتالي، نحث السلطات الوطنية على حشد جهودها في مكافحة الإفلات من العقاب باتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين التعاون القضائي في المنطقة وتعزيزه.

وختاما، يجدد وفد بلدي دعمه الكامل للآلية في بحثها عن الطرق والوسائل الفعالة لإنجاز مهمتها.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الإستوائية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على الإحاطتين المستنيرتين اللتين قدماها اليوم إلى مجلس الأمن.

وإذ ندرك التحديات الحالية التي تواجهها ميزانية الآلية نتيجة لتخفيضات الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٨، فإننا نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية للوفاء بولايتها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية، مع الأخذ في الاعتبار بضرورة كفالة احترام المحاكمة وفق الأصول القانونية وكذلك احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المتهمين والمدانين بموجب اختصاصها.

وتنوه جمهورية غينيا الاستوائية بالتقدم الكبير في عمل الآلية في مجال الأنشطة القضائية والإدارية وتنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر بالارتياح إلى الاستراتيجيات الابتكارية الواردة في تقرير رئيس الآلية (انظر S/2019/888، المرفق ١) لزيادة الكفاءة ومواءمة الممارسات والإجراءات المتبعة بين الفرعين من قبيل إطلاق نظام تسجيل موحد وقاعدة بيانات للسجلات والمحفوظات القضائية لكلا الفرعين، وإنشاء وحدة للسجلات القضائية وعمليات المحكمة في أروشا لكي تعمل جنبا إلى جنب مع نظيرتها في فرع لاهاي. ويأتي هذا من بين مبادرات هامة أخرى. وبالنظر إلى الأهمية التي نوليها لهذه المسائل، نرحب باعتماد الآلية لمدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في المناسبات التي تنظّمها منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتوجيه الإجرائي المتعلق بإجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. يسرنا أن نعلم أن رئيس الآلية يواصل المشاورات مع الأطراف المعنية الأخرى وينظر في وضع شروط للإفراج المبكر وفقا للقرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). ويحدونا الأمل في أن يكلل العمل الذي يقوم به لإدخال تحسينات على هذه الإجراءات بالنجاح بسبب أهمية هذه القرارات للضحايا.

ونلاحظ أيضا العمل الدؤوب للمدعي العام مع السلطات الوطنية ودعمه المستمر لها، الأمر الذي يتجلى في الحجم الكبير لطلبات المساعدة التي يتلقاها المكتب، فضلا عن تقديم المساعدة في حالات محددة والتدريب المكثف الذي تواصل

سلطاتها القضائية الاضطلاع بها. ويحدونا الأمل في أنه على الرغم من التحديات التي تواجه مكتب المدعي العام، سيتم تحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا والقبض عليهم.

إن نجاح عمل الآلية وقدرتها على تحقيق العدالة للضحايا يتوقف إلى حد كبير على جهود وتعاون الدول، لا سيما فيما يتعلق بعمليات تحديد أماكن وجود الهاربين والقبض عليهم وتسليمهم ونقل الأشخاص المفرج عنهم. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التعاون التام من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز المساعدة التي تشتد حاجة الآلية إليها، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). وتزويد الآلية بالموارد التي تلزمها طريقة أخرى لكفالة النجاح في ولايتها، ولذلك يحدونا الأمل في الموافقة على مقترح ميزانيتها للسنة القادمة. ويجب ألا ننسى أن الآلية جزء من مؤسسات العدالة الجنائية الدولية التي تضطلع بمكافحة الإفلات من العقاب، ويمكن أن تسهم في ردع ومنع ارتكاب أخطر الجرائم ذات الأهمية الدولية وصون السلم والأمن الذي نسعى إليه.

في الختام، وإذ تضع في اعتبارها أن هذا سيكون بياننا الأخير بشأن هذه المسألة، نود أن نؤكد من جديد بوضوح أن جمهورية غينيا الاستوائية، في التزامها الراسخ بتعزيز سيادة القانون وتعزيز العدالة، تدعم الآلية في جميع جوانب عملها باعتبارها أداة كلفها مجلس الأمن بإقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين نسعى إليهما. ونود أيضا أن نشكر بعثة بيرو ونشيد بها على رئاستها التي تتسم بالشفافية والكفاءة والدينامية لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتيهما. ونحن ممتنون للالتزام الثابت للقضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي وكيغالي وسراييفو بالسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس أغيوس بهدف تحسين الكفاءة ومواءمة عمليات فرعي الآلية مع قرب الانتهاء من القضايا المتبقية المعروضة على دوائر الآلية. يساعد هذا التركيز على بلوغ مستوى عمليات مؤسسة أصغر حجما على نحو ما توخى مجلس الأمن عندما أنشأ الآلية في عام ٢٠١٠. ونتطلع إلى استعراض المجلس في العام القادم للتقدم المحرز في عمل الآلية، عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

يتوقع التقرير الذي عرضه الرئيس أغيوس (S/2019/888، المرفق ١) أن سنة ٢٠٢٠ ستشكل سنة هامة لاختتام الغالبية العظمى من العمل القضائي الذي تضطلع به الآلية. ويمثل الانتهاء من دعوى الاستئناف في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش معلما بارزا في تاريخ القانون الجنائي الدولي. ولنكن واضحين جدا بشأن ماهية الأفعال المرتكبة التي تجمعنا في هذه الجلسة اليوم.

الجنرال راتكو ملاديتش بصفته قائد الجيش الصربي البوسني وقواته قامت بشكل منهجي بقتل الرجال والفتيان المسلمين البوسنيين في سريبرينيتشا، واغتصبوا النساء والفتيات، وقصف السكان المدنيين في سراييفو وانتهجوا المعاملة الوحشية مع السجناء المسلمين والكروات، كل ذلك لتحقيق الهدف المروع المتمثل في إبعاد البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكروات بصفة دائمة عن الأراضي البوسنية التي أعلن الصرب أنها أراض صربية. ولذلك، فإننا نرحب بعمل المحكمة للبت في مسؤولية الجنرال ملاديتش عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت أثناء الحرب.

وبالمثل، فإننا نؤيد عمل الآلية في إعادة محاكمة يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لأدوارهم المزعومة في الإبعاد غير المشروع والقسري لغير الصرب من كرواتيا والبوسنة والهرسك. ونؤيد

أيضا دعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرون وقضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري. إن محاولات التأثير على الشهود أو تقويض إجراءات المحكمة تشكل تهديدا خطيرا لسيادة القانون ويجب التعامل معها بجدية.

كما نثني على جهود الآلية لدعم الجهود القضائية الوطنية، من البلقان إلى رواندا. لا تزال هذه الإجراءات حيوية الأهمية لضمان أن السعي لتحقيق العدالة لن ينتهي حتى مع اختتام المحاكمات في إطار الآلية. ونلاحظ ما أحرزته رواندا من تقدم في مواصلة النظر في القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية، ونحث دول البلقان على تحسين تعاونها على صعيد النظم الوطنية.

كما نواصل دعم الجهود التي تبذلها الآلية لإلقاء القبض على الروانديين الثمانية المتبقين المطلوبين لأدوارهم في الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. ولم تبرح الولايات المتحدة تعرض مكافآت تصل إلى ٥ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل أو إدانة أي من الهاربين المتبقين. ونحث بقوة جميع البلدان على التعاون الكامل مع الآلية وتقديم هؤلاء الأشخاص المطلوبين في بعض من أسوأ الجرائم في التاريخ، إلى العدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تماما أن تتعامل الدول الأعضاء مع طلبات التعاون بالسرعة والجدية التامة اللتين يستحقهما الضحايا والناجين. عندما لا نتعاون مع الآلية، يظل الهاربون طلقاء ويسود الإفلات من العقاب.

ومن المقلق للغاية أن المدعي العام لا يزال يرفع تقارير عن التحدي المستمر المتمثل في إنكار الإبادة الجماعية وعدم قبول الحقائق التاريخية في كل من رواندا والبلقان. لا يمكننا أن نعيد من فقدوا حياتهم، ولكن إذا لم نتصرف بقوة عندما يسعى قادة لتحويل فئة معينة من السكان إلى كبش فداء لعلل المجتمع أو إنكار الحقائق التاريخية، فسنخفق في كفالة تحقيق العدالة للضحايا وأحبائهم.

وفي إقرارها بالمسؤولية إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تكلمت زعيمة صرب البوسنة السابقة بيليانا بلافسيتش من واقع تجربتها، وحذرت من أنه حيثما يعمد القادة إلى تأجيج الخوف والتحيز، وبالتالي يصبحوا معتدين، تكون النتيجة هي ”المقابر واللاجئين والعزلة والشعور بالمرارة ضد العالم بأسره“. ويجب علينا أن نجدد التزامنا بحماية رفاه المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومساءلة من لا يفعل ذلك. إن الآلية جزء هام من هذا العمل، وما زلنا ندعم جهودها باسم الضحايا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن إلى مساعد وزير العدل في صربيا.

السيد باكوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لضيق الوقت، سأتناول نقطتين هامتين بالنسبة لصربيا.

الأولى، أطلب من أعضاء مجلس الأمن الإطلاع على بياننا المكتوب، الذي سيجدون فيه بيانات وتفاصيل تدعم حقيقة أن جهود وتعاون صربيا في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب لا مثيل لها.

ثانياً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى مسألة قضاء أحكام السجن. لقد قدّم بلدي، في البيان الذي أدلى به أمام المجلس، حجته في أن الممارسة المتبعة لعقود طويلة فيما يتعلق بشروط قضاء أحكام السجن الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال ينبغي تغييرها بعض الشيء. ولكن في تقارير الآلية، بما في ذلك في أحدث تقرير لها، الذي يشمل الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2019/888، المرفق الثاني)، شاعت طلبات بشأن تعديل القاعدة ١٥١ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتعلقة بالعفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر. والقرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، في الفقرة ١٠ منه، ”يشجّع الآلية على النظر في

حل مناسب، بما يشمل النظر في وضع شروط للإفراج المبكر في حالات مناسبة‘‘.

وتفيد التقارير بأن رئيس الآلية، القاضي كارمل أغيوس، قد اتخذ بالفعل التشجيع بعين الاعتبار، في حين يساور المدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتز، ’’بالغ القلق‘‘ إزاء حقيقة أن الغالبية العظمى من الأشخاص المحكوم عليهم قد أطلق سراحهم بلا شروط بعد قضاء ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فقط. إن الاعتبارات والشواغل تشير، على الأرجح، إلى إدخال تغييرات غير مبررة في عمل الآلية بشأن هذه المسألة.

وهذا يثير قلقي، لأنه من الصعب الاعتقاد بأنها مجرد مصادفة أن يجري النظر في هذه المسألة في الوقت الذي استوفيت فيه الشروط هذا العام للعديد من المواطنين الصرب ليتم الإفراج المبكر عنهم، بعد أن قضوا ثلثي مدة عقوبتهم. ومعظمهم قدموا طلبات للإفراج المبكر إلى رئيس الآلية. ولم يتلق أي منهم بعد أي رد ولم يُقدّم أي توضيح. وأودّ أن أشير إلى أن الأشخاص المحكوم عليهم بلغوا سناً متقدمة وهم في حالة صحية سيئة بحيث يمكن، لأسباب إنسانية، محاولة إيجاد حل عادل لهذه الحالات.

ما فتئت صربيا تواجه صمت الإدارة في عدد من المناسبات، بما في ذلك ما يتعلق بالرسالتين اللتين أرسلهما وزير العدل في صربيا إلى الآلية في قضية الجنرال بافكوفيتش. ولم يُردّ أي رد على أي منهما. وقد كتب الوزير فيما يخص ما حدث في ٢ تموز/يوليه، عندما قامت المدعية العامة لجرائم الحرب لما يسمى كوسوفو، السيدة دريتا هاجداري، بمحاولة استجواب الجنرال بافكوفيتش في سجن كيلماكوسكي بفنلندا تحت غطاء المساعدة القانونية ’’الدولية‘‘ عقب إنابة قضائية فيما يتصل بإجراء تحقيق.

يقع الاختصاص القضائي في هذه القضية في يد الآلية وحدها. ولها بموجب البند ٢ من المادة ٢٥ من نظامها الأساسي سلطة الإشراف على إنفاذ الأحكام، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات إنفاذ الأحكام التي تبرمها الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء، وكذلك الاتفاقات الأخرى مع المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات والهيئات المناسبة. وليس من الواضح من الذي أتاح محاولة إجراء استجواب كما أنه من المطلوب توضيح ما إذا كانت الآلية قد أعطت إشارة بالموافقة لممثلة ما يسمى كوسوفو، وهو إقليم تحت حماية الأمم المتحدة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وليس دولة ولا عضواً في الأمم المتحدة. فكيف حدث ذلك؟

تستقي الدلائل التي تشير إلى أن شروط الإفراج المبكر ستُعدّل من مبادرة صربيا، التي أطلقت قبل ١٠ سنوات، داعية إلى قضاء رعاياها ممن صدرت بحقهم أحكام من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكام السجن في صربيا. وتنطلق المبادرة بدافع من عزم بلدي على تولي المسؤولية عن تنفيذ الأحكام. ويشمل الغرض من العقوبة، في جملة أمور، إعادة التكييف الاجتماعي للأشخاص الذين أوقعت عليهم عقوبة. ومن الصعب أن نتوقع تحقق هذا الهدف في أي وقت إذا قضى هؤلاء الأشخاص مدة عقوبتهم في بلدان بعيدة لا يفهمون لغتها، محرومين من زيارات الأصدقاء والأقارب.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوجّه انتباه المجلس إلى الحالة الصعبة لميلان مارتيتش ودراغومير ميلوسيفيتش، وهما مواطنان صربيان حكمت عليهما المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهما يقضيان عقوبتيهما في إستونيا. وقد أُبلغ رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابق والحالي، القاضي ميرون والقاضي أغيوس، بحالتهما من جانب وزارتي العدل والخارجية في جمهورية صربيا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن المحكوم عليهما نفسهما في عدد من المناسبات.

وأود أن أشدد على حقيقة أن صربيا مستعدة لقبول الإشراف الدولي على إنفاذ الأحكام المحددة بدقّة الصادرة بحق

هؤلاء الأشخاص وتقديم ضمانات إيجابية بعدم الإفراج المبكر عنهما إلا من خلال القرارات المناسبة للآلية أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة المكلفة بالتعامل مع هذه المسائل في المستقبل.

وندعو ممثلي الآلية، مرة أخرى، وممثلي المؤسسات ذات الصلة المكلفين من الأمين العام إلى زيارة صربيا والقيام بجولة في مرافق سجونها ليروا بأنفسهم الحالة في السجون التي يمكن أن تُستخدم لهذا الغرض.

وبينما يلوح الانتهاء من عمل الآلية في الأفق، من الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يبقي جميع المسائل المعلقة قيد نظره. وينبغي أن يكون صنعه للقرار شفافاً. يتوقع بلدي إجابات قريباً، وخاصة لأن تعاون الصرب مع الآلية لا يزال مرة أخرى منقطع النظير ويلقى إشادة على نطاق واسع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكوبراتوفيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أود أن أشكر القاضي أغيوس والسيد براميرتز، رئيس ومدعي عام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على تقرير كل منهما وعلى الإحاطتين الشاملتين المقدمتين اليوم .

وننوّه بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في الاضطلاع بالأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بالإضافة إلى ذلك، نودّ أن نؤكد على أن الاختتام الناجح لولاية الآلية بطريقة فعّالة وضمن إطار زمني معقول هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة.

لقد كان تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية وخلَفها، على مر السنين، ثابتاً وكاملاً كما يتضح من تقارير المحكمة. وعلى نفس المنوال، نظل ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها الآلية لإنجاز مهمتها.

إن المؤسسات القضائية الخاضعة للمساءلة والمستقلة والنزيهة والتي تحظى بثقة الجمهور في جميع أنحاء البلد هي شرط مسبق لا من أجل تقديم الجناة إلى العدالة فحسب، ولكن أيضاً لتحقيق المصالحة بين الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك، أي البوسنيين والكروات والصرب. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. وندرك أن ثمة حاجة إلى اعتماد صيغة منقحة للاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك.

ونود أن نسلط الضوء على تقديرنا للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تتناول جرائم الحرب وبناء القدرات بوجه عام. وتكرر البوسنة والهرسك التأكيد على أهمية التعاون المستمر فيما بين مكاتب المدعين العامين والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك والبلدين المجاورين لها، صربيا وكرواتيا، وفقاً لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، وهو أمر حاسم الأهمية في التحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الحرب.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك لا تزال ملتزمة بالتحقيق والملاحقة القضائية ومعاقبة جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم حرب. وسنواصل العمل على تعزيز النظام القضائي الوطني. فالمزيد من العدالة يعني المزيد من الثقة والاستقرار.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب برئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي أغيوس، وكذلك بالمدعي العام براميرتز، وأشكرهما على إحاطتيهما الشاملتين اليوم، فضلاً عن التقارير المقدمة من كل منها.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعم كرواتيا الكامل لمهمة الآلية وعملها. ولا تزال كرواتيا مؤيدة قوية للعدالة الجنائية الدولية. وقد قامت كرواتيا بدورها في كفالة المساءلة. فقد أنجزت العديد من المحاكمات حتى الآن، ولا يزال بعضها مستمرا حيث تواصل مؤسساتنا التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الحرب التي وقعت في تسعينات القرن الماضي.

وفيما يتعلق بالعمل الجاري الذي تقوم به الآلية، فإن عام ٢٠٢٠ سيكون عاما مهما حيث سيتم الانتهاء من قضايا مهمة، ولا سيما الاستئناف في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وقضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. وهما في غاية الأهمية بالنسبة لإرث المساءلة عن العدوان على كرواتيا والبوسنة والهرسك خلال العقد الأخير من القرن العشرين، لا سيما لأن القضية الحاسمة ضد الرئيس الصربي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش لم تنته للأسف بإصدار حكم.

وبعد مضي أكثر من ربع قرن على إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا يزال آلاف من الضحايا وأحبائهم في انتظار تحقيق العدالة. ونتوقع الانتهاء من جميع القضايا في غضون المواعيد النهائية المقررة وبدون أي تأخير، ونشجع الآلية على تحقيق الاستفادة القصوى من الجهود المبذولة لهذا الغرض. ويحدونا الأمل أيضا في أن يتم قريبا حل المشاكل التي تتخلل الإجراءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد بيتار يوجيتش وفييريكا راديتا، ونؤكد مرة أخرى ضرورة تعاون صربيا الكامل مع الآلية.

وكرواتيا ملتزمة بمواصلة التعاون القضائي الفعال والبناء مع الدول الأخرى في المنطقة في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وندرك الحاجة الملحة بشكل متزايد إلى إنهاء الإفلات من العقاب والتغلب على إرث الماضي، بما في ذلك من خلال تحقيق العدالة لجميع ضحايا الفظائع التي ارتكبت في الماضي. فبمرور الوقت، تصبح محاسبة الجناة على جرائمهم أصعب. ولكن التعاون المجدي، كما قلنا مرات عديدة، ليس عملية تسير في اتجاه واحد، ونتوقع من الدول الأخرى إبداء استعدادها للمشاركة بنشاط والمساهمة في تحسين العلاقات.

وتضطلع كرواتيا باستمرار بأنشطة موجهة نحو البوسنة والهرسك وصربيا بهدف تحسين التعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. ففي العامين الماضيين، اجتمع وزيرا العدل في كرواتيا وصربيا عدة مرات، وتم إنشاء لجنتين مشتركتين، تعمل إحداهما على إبرام اتفاق ثنائي بشأن التعاون في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والأخرى بشأن تبادل قوائم الأشخاص المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم حرب. وقد عملت اللجنتان ولكنهما لم تقدما أي توصيات حتى الآن. ونعرب عن أملنا في أن تستأنف اللجنتان عملهما في وقت قريب. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، نتوقع تحسنا في إحالة القضايا من البوسنة والهرسك إلى كرواتيا.

لقد أحيت كرواتيا في الشهر الماضي ذكرى حزينة أخرى، وهي ذكرى المآسي والفظائع التي ارتكبت خلال الحرب التي وقعت في خريف عام ١٩٩١. فقد عانت مدينة فوكوفار، التي حوصرت لمدة ثلاثة أشهر طويلة وتمت تسويتها بالأرض، وسكانها من مصير لم تعرفه أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حتى ذلك الحين. وتنتصب الصلبان البيضاء في مقبرة فوكوفار اليوم تذكيرا بالمذبحة والضحايا الذين عثر على جثثهم في مقابر جماعية في المدينة وحولها. وقبل بضعة أيام من هذه الذكرى، أُزيح الستار عن لوحة تذكارية لإحياء ذكرى قائد الجيش الشعبي اليوغوسلافي والقوات شبه العسكرية الصربية أثناء الهجوم على فوكوفار في مجمع تابع للجيش الصربي في مدينة نوفي ساد. وهذا مجرد مثال واحد من الأمثلة الحديثة التي تبين أن صربيا لا تزال، للأسف، غير مستعدة لمواجهة ماضيها ودورها في الحرب التي بدأتها في تسعينات القرن الماضي. وتتعارض هذه القرارات والخطوات التي تقوم بها السلطات الصربية مع الجهود التي تبذلها

كرواتيا لإقامة علاقات حسن الجوار، وندعو صربيا إلى وقف تمجيد جرائم الحرب. وتقف كرواتيا على أهبة الاستعداد للتعاون مع جيرانها، ومساعدتهم في التغلب على ما تبقى من العقبات التي تحول دون مواجهة الماضي باعتباره شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم والمصالحة الحقيقية.

ويأتي مصير الأشخاص المفقودين في صدارة قائمة أولويات كرواتيا. فمعاناة أسر المفقودين تتطلب منا ذلك، ونواصل جهودنا لتعقب رعايانا المفقودين أو رفاتهم وتحديد مصيرهم. وتحقيقا لتلك الغاية، تتحاور كرواتيا أيضا مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية على أمل تحقيق نتائج، ويتم إحراز التقدم كل عام. ومن دواعي الأسف أن صربيا تواصل عدم إبداء أي استعداد لفتح جميع سجلات محفوظاتها. فينبغي إظهار الإرادة السياسية في بلغراد، وندعو القادة السياسيين الصرب إلى التركيز على هذه الجهود بدلا من التركيز على الخطاب السياسي المثير للانقسام، الذي لا يفضي إلا إلى إدامة العداء. ولا يزال التعاون في معالجة مسألة الأشخاص المفقودين عنصرا رئيسيا في حوارنا وجزءا من المعايير التي تحتاج صربيا إلى الوفاء بها في إطار مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن مستعدون لمواصلة الحوار الذي سيؤدي إلى إحراز تقدم ملموس بشأن تلك المسائل.

ولا تزال كرواتيا ملتزمة التزاما راسخا بإقامة علاقات طيبة وبالتعاون مع الدول المجاورة، ونؤيد بقوة تطلعاتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي على أساس الامتثال الكامل للمعايير الواضحة والمعروفة جيدا، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، بما في ذلك التعاون الكامل مع الآلية. ويتجلى التزامنا بالمسار الأوروبي لمنطقة غرب البلقان بأسرها في أولويات الرئاسة الكرواتية المقبلة لمجلس الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وسنسعى جاهدين لإبقاء مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي ضمن المواضيع الرئيسية على جدول أعمالنا الأوروبي.

وفي الختام، تقف كرواتيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم دعمنا الكامل إلى الآلية، التي من المتوقع أن تنجز ولايتها في الوقت المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.